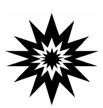
المطلب الثاني عشر

المحكم والمتشابه وحقيقة القول بالتفويض



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد تحدثنا في المطلب السابق عن معاني التأويل في القرآن والسنة وبينا أن معنى التأويل لغة رجوع الكلام ومآله إلى ما ينطبق عليه، وأن المعنى الأول للتأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وذكرنا أدلة القرآن أدلة السنة على المعنى الأول، كما تحدثنا عن المعنى الثاني للتأويل وهو التفسير والبيان.

وأما المعنى الثالث وهو صرف اللفظ من معنى إلى آخر بدليل، فقد بينا أنه معنى محدث لم يكن معروفا في عصر السلف، وعلمنا أن صرف اللفظ من معنى إلى آخر بغير دليل يسمى تحريفا ولا يسمى تأويلا، وأن التحريف بالتأويل أقبح من التعطيل والتكييف والتمثيل.

كما تحدثنا عن أنواع التأويلات الباطلة التي هي من قبيل التحريف، ونتائج هذه التأويلات الباطلة وخطورتها على العقيدة الإسلامية، وبينا المثال الذي ضربه ابن القيم لمن أوّل شيئا بعقله وقدمه على ما أوجبته الأدلة النقلية، ثم علمنا لوازم القول بالتأويل الباطل.

وفي هذا المطلب بإذن الله نتناول الحديث عن معاني المحكم والمتشابه وحقيقة القول بالتفويض، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **تعريف المحكم والمتشابه لغة.**

المحكم لغة: من الحكم والإحكام والقضاء، والعلم والفقه والحكمة، وهو مصدر حكم يحكم، والحَكْمَةُ عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ويقال لِمَنْ يُحْسِنُ دقائق الصِّناعات ويُتقنها حكيم، والمحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ أحكم فهو محكم [١].

وروى البخاري من حديث ابن عباس ﷺ أنه قال: (ثم توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم) [٢]. يريد المفصل من القرآن لأنه لم ينسخ منه شيء، وقيل: هو ما لم يكن متشابها لأنه أحكم بيانه بنفسه، ولم يفتقر إلى غيره [٣].

والمتشابه لغة: الشبه ضرب من النحاس، يلقى عليه دواء فيصفر، وسمي شبها لأنه شبه بالذهب، وفي فلان شبة من فلان أي توافق في بعض أوصافه فهو شبيهه، وتقول: شبهت هذا بهذا، وأشبه فلان فلانا، وأشبه الشيء الشيء ماثله. والمشبهات من الأمور المشكلات،

---

(١) النهاية في غريب الأثر ١/١٠٢٣، لسان العرب لابن منظور ١٢/١٤٠.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل القران، باب تعليم الصبيان القران ٤/١٩٢٢ (٤٧٤٨)، وأحمد في المسند ١/٢٥٣ (٢٢٨٣) .

(٣) لسان العرب ١٢/١٤٠.

تشابه الشيئان، أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، وشبه فلان عليَّ إذا خلط الأمر واشتبه ولم يعرف [(١)].

• **المحكم والمتشابه في الاصطلاح.**

يمكن بالتتبع والاستقراء حصر الآراء التي فسرت معنى المحكم والمتشابه في القرآن الكريم في الوجوه الآتية:

١- المحكم ما عرف تأويله، وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل.

٢- المحكم ما لا يحتمل إلا وجها واحدا، والمتشابه ما يحتمل وجوها، فإذا رُدَّت إلى وجه واحد وأبطل الباقي صار المتشابه محكما.

٣- المحكم ناسخه وحرامه وحلاله وفرائضه، وما نؤمن به ونعمل عليه، والمتشابه منسوخه وأمثاله وأقسامه، وما نؤمن به ولا نعمل به.

٤- المحكم الذي ليس فيه تصريف ولا تحريف عما وضع له، والمتشابه ما فيه تصريف وتحريف وتأويل.

٥- المحكم ما كان قائما بنفسه، لا يحتاج إلى أن يرجع فيه إلى غيره، والمتشابه ما يرجع فيه إلى غيره.

---

(١) انظر لسان العرب ١٣/٥٠٥، وتهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٦/٥٨ نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، وكتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٣/٤٠٤ نشر مكتبة الهلال.

ويذكر الإمام السيوطي أن ما لم يأت في القرآن بلفظه البتة مما يقصده علماء القرآن، من وقوع النظم الواحد على صور شتى، تتشابه في أمور وتختلف في أخرى، يطلقون عليه متشابه النظم أو متشابه اللفظ [١].

يقول الزركشي عن المتشابه من هذا النوع: (ويكثر في إيراد القصص والأنبياء، وحكمته التصرف في الكلام، وإتيانه على ضروب ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك مبتدأ به ومتكرر) [٢] .

- **القرآن متشابه في البلاغة والإعجاز.**

وربما يطلق المتشابه كصفة مدح لجميع القرآن، ولفظ المتشابه على هذا المعنى هو الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ الزمر:٢٣.

أما تبيان كيف أن المتشابه بهذا الإطلاق نعت كمال لجميع القرآن، فإنه من الواضح الجلي أن صوغ مادة التشابه في هذه الآية يقضى بأن الكتاب الكريم ذو أجزاء، كلها يشبه بعضها بعضا من حيث الصحة والإحكام، وإعجاز الصياغة في سائر الكلام، والبناء

---

(١) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ٣/٣٩٠، طبعة مصطفي البابي الحلبي، القاهرة.

(٢) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي ١/١١٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٧٢.

على الحق والصدق والهداية ومنفعته الخلق، وتناسب ألفاظه وتناسقها في البلاغة والإصابة، وتجاوب نظمه وتأليفه في الإعجاز والتحدي.

وجميع آيات القرآن متشابهة في الحسن وإظهار المعاني النافعة المزكية للعقول، المطهرة للقلوب، المُصلحة للأحوال، فألفاظه أحسن الألفاظ، ومعانيه أحسن المعاني[1].

قال الزرقاني: (ومعنى كونه كله متشابها، أنه يشبه بعضه بعضا في إحكامه، وحسنه وبلوغه حد الإعجاز في ألفاظه ومعانيه، حتى إنك لا تستطيع أن تفاضل بين كلماته وآياته في هذا الحسن والإحكام والإعجاز، كأنه حلقة مفرغة لا يدري أين طرفاها) [2].

• القرآن محكم باعتبار وضوح معناه.

والتشابه بهذا المعنى الذي يعم جميع القرآن على نحو ما رأينا، لا يتنافى بحال مع وصف الإحكام المذكور في قول الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾ هود:١، والذي يعم هو الآخر القرآن الكريم بأسره.

بل يجب الأخذ بكلا الوصفين جميعا في كتاب الله ﷻ دون أن يأتي كلام الحق في ذلك باطل من بين يديه أو من خلفه، وذلك بأن

---

(١) القواعد الحسان في تفسير القرآن للسعدي ص٥٧ بتصرف.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٢/١٩٥ نشر دار الفكر، بيروت.

التناقض إنما يلزم إذا كان بين المادتين في هاتين الآيتين تقابل التضاد، وكيف وكل منهم صفة مدح، لا يمكن أن تدل على ما يضاد الأخرى، وإنما على ما يؤيدهما ويشد من أزرهما، وبانطوائهما معا في صفته شاهد صدقه وآية تنزيل رب العالمين[١].

وأما الإحكام فمعناه أن أي القرآن كلها قد نظمت نظما محكما، لا يعتريه إخلال من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، ولا من جهة الهدف والغاية، أو أنها أحكمت بالحجج والدلائل، أو جعلت حكمة، فنقول حُكِم إذا صار محكما، لأنها مشتملة على أمهات الحكم النظرية والعملية، وإذن فالقرآن بهذا المعنى محكم في تشابهه، متشابه في إحكامه [٢].

• القرآن الكريم فيه المحكم والمتشابه.

وقد يرد لفظ المتشابه في القرآن مقولا على بعض منه مخصوص، مقابلا وقسيما للبعض الآخر الذي يقال عليه وصف المحكم، وبحيث لا يجتمع هذان الوصفان المتقابلان في شيء واحد، وذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ آل عمران:٧.

(١) الكشاف للزمخشري ٤/٩٥ بتصرف.

(٢) تفسير القرآن للبيضاوي ٣/٢١٩، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، نشر دار الفكر بيروت.

وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه لفظ المتشابه عند الإطلاق، أو التجرد من القرينة. وإن الناظر في هذين الوصفين المتقابلين، واللذين لا يصدق واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر من القرآن، ليرى اختلافا عظيما بين العلماء في تبيان هذا المعنى.

• التفويض لغة واصطلاحا.

التفويض لغة، فوض إليه الأمر تفويضا صيره إليه، وجعله الحاكم فيه، قال الله ﷻ: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾ ﴾ غافر:٤٤. أي أتكل عليه.

وعند البخاري من حديث البَرَاءِ بْنِ عَازِب رضي الله عنه مرفوعا: (اللهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ) [١]. أي رددته إليك.

والتفويض في النكاح التزويج بلا مهر، وقوم فوضى مختلطون، وقيل: هم الذين لا أمير لهم، ولا من يجمعهم، وصار الناس فوضى أي متفرقين، وقوم فوضى، أي متساوون لا رئيس لهم، ونعام فوضى، أي مختلط بعضه ببعض.

أما التفويض في الاصطلاح، فهو زعم الخلف الأشعرية أن عقيدة السلف في الصفات الإلهية هو تفويض العلم بالمعنى لا الكيفية.

فبعد موت أبي الحسن الأشعري (ت:٣٢٤هـ) الذي أعلن اتباعه

(١) البخاري في كتاب الوضوء، باب فضل من بات علي الوضوء(٢٤٧)

للمنهج السلفي في كتابه الإبانة عن أصول الديانة، ظن علماء الخلف من الأشعرية كالقاضي أبى بكر الباقلاني (ت:٤٠٢هـ)، وأبى إسحاق الإسفراييني (ت:٤١٨هـ)، وعبد الكريم الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ)، وأبى إسحاق الشيرازي (ت:٤٧٦هـ)، وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)، وكأبي حامد الغزالي الصوفي (ت:٥٠٥هـ)، وفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، وكذلك سيف الدين الآمدي (ت:٦٣١هـ)، وشمس الدين الأصفهاني (ت:٦٨٨هـ)، وغيرهم من علماء الخلف المتكلمين الأشعرية، ظن هؤلاء أن مذهب السلف الصالح هو التفويض.

والتفويض عندهم هو القول بأن معنى النص مجهول، ولا يعلمه أحد من السلف، لا من الصحابة ﭫ ولا من التابعين، وأنهم فوضوا العلم به إلى الله ﻷ، أو ردوا العلم بالمعنى إلى الله لعدم علمهم به، كالأعجمي حين ينظر إلى القرآن.

والأمر في حقيقته ليس كذلك، فالسلف الصالح فوضوا العلم بالكيفية الغيبية فقط إلى الله ﻷ، أو ردوا العلم بكيفية الصفات إلى الله ﻷ، أما المعنى فهو معلوم وواضح من دلالة اللغة العربية التي نزل بها القرآن.

وحجتهم في ذلك اعتقادهم الخاطئ أن النصوص القرآنية والنبوية في الغيبيات، أو في باب الأسماء والصفات موهمة للتشبيه والجسمية، ومعانيها من المتشابهات دون المحكمات.

وقد بقى الحال على هذا الفهم عند كثير من الناس حتى الآن، فأغلبهم يخطئون في فهم عقيدة الإمام مالك بن أنس رحمه الله، عندما سأله سائل مبتدع عن كيفية الاستواء في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ طه:٥؟ وقال له: يا أبا عبد الله: كيف استوى؟! فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالا، وأمر به فأخرج) [1].

لقد ظنوا أن مالكا رحمه الله دعا إلى عدم التعرض للآيات بتفسير معناها، وإيجاب تفويض العلم بالألفاظ إلى الله ﷻ، وأمر عقيدة السلف التي قررها الإمام مالك ليس كذلك، فمعتقد الإمام مالك هو تفويض العلم بالكيفية إلى الله فقط، أما المعنى فهو معلوم ظاهر من لغة العرب، ومراد من مفهوم الآية.

وهذا واضح بيِّن في كلامه حيث قال: الاستواء غير مجهول، أي معلوم المعنى، والكيف غير معقول، أي مجهول للعقل البشرى بسبب عجزه عن إدراكه، ومن ثم لو قلنا كما قالت الأشعرية بأن مالكا فوض العلم بالمعنى لا الكيفية، فهذا يجعل السلف كالأعاجم والأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، كما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ البقرة:٧٨.

---

(١) شرح أصول أهل السنة والجماعة للالكائي ٣/٣٩٨، تحقيق د، أحمد سعد حمدان، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: إسناده جيد انظر الفتح ١٣/٤٠٧.

- **العقيدة السلفية في فهم المعنى والكيفية.**

لما قال علماء الخلف من الأشعرية بأن نصوص الصفات الإلهية موهمة للتشبيه والجسمية، تغير تبعا لذلك مفهوم المحكم والمتشابه عندهم وعند أتباعهم، من معنى سلفي يعتبر المتشابه من القرآن آيات معلومات المعنى، واضحات الدلالة، ظاهرها مراد في حق الله ﷻ، وليس كمثله شيء في حقائقها، وأن المجهول فقط وهو كيفية الصفات الإلهية التي دلت عليها هذه الآيات، تغير مفهوم المتشابه عندهم إلى اعتبار تلك النصوص نصوصا تدل على ظاهر باطل محال يحمل التشبيه والتجسيم، ويجب صرفه عن الصورة المنفرة التي صورها لربهم، كل ذلك ليجعلوا الناس مؤيدين لآرائهم وأصولهم، مهيئين لقبول تأويلهم وتبديلهم.

ثم طرحوا بديلا آخر أمام الناس كخيار ينسبونه لعقيدة السلف، وهو القول بأن نصوص الصفات الإلهية معانيها معان مجهولة كدلالة الألفاظ الأعجمية، يفوض فيها الأمر والعلم إلى الله ﷻ، ثم ألصقوا هذا الطرح بدعوى التسليم، وعدم الخوض في توحيد الصفات كما كان شأن السلف الصالح، ومن هنا كان لابد من تحقيق الأمر في قضية المحكم والمتشابه وتجليته بصورة جديدة تبين حقيقة الفهم السلفي الصحيح.

ذكر أبو بكر الجصاص أن كلا من المحكم والمتشابه في القرآن الكريم ينقسم إلى معنيين: أحدهما يصح وصف القرآن بجميعه.

والآخر إنما يختص به بعض القرآن دون بعض، قال الله تعالى: ﴿ الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ ﴾ هود:١. فوصف جميع القرآن في هذه الموضع بالإحكام.

وقال ﷻ: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ الزمر:٢٣. فوصف جميعه بالمتشابه.

ثم قال في موضع آخر: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ آل عمران:٧. فوصف بعضه هاهنا بأنه محكم، وبعضه متشابه.

والإحكام الذي عم به الجميع هو الصواب والإتقان اللذان يفضل بهما القرآن كل قول. وأما موضع الخصوص في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾. فإن المراد به اللفظ الذي لا اشتراك فيه، ولا يحتمل سامعه إلا معنى واحدا [١].

ويحاول أبو بكر الجصاص في كلامه السابق أن يبلور آراء الناس في المحكم والمتشابه، لأنهم اختلفوا اختلافا عظيما في قضية العلم بتأويل المتشابه بهذا الإطلاق الأخير، هل هو مقصور على الله تعالى؟ أو هو

(١) أحكام القران لأبي بكر الجصاص، سورة آل عمران ٢/٢٨٠، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

مما يتأتى للراسخين في العلم أيضا؟

ومن أبرز المتشابه بهذا الإطلاق في القرآن ما يعرف لدى علماء الخلف والمتكلمين بآيات الصفات الخبرية، أو متشابه الصفات، كالآيات التي جاء فيها ذكر صفات الذات والأفعال، مثل الوجه واليد والجنب والفوقية، والاستواء والمجيء والرضا والغضب وغير ذلك من الصفات الإلهية.

ويهمنا أن نبين مقدمة هامة مبنية على ما سبق من الآراء في المحكم والمتشابه، فجميع تلك الآراء في معنى المحكم والمتشابه، تكاد تتمثل في أن المحكم هو المعلوم الواضح الذي يمكن تحديده وتمييزه، كتمييز الصورة في المرآة المصقولة عند تحديد معالمها، وضبط ملامحها، والتمكن من وصفها، فما لا يحتمل إلا وجها واحدا يصبح معلوما مميزا، كما أن المتشابه عكس المحكم، وهو المجهول الذي لا يعلم.

إما من التشابه والتماثل كقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ البقرة:١١٨، أي أشبهت قلوب مشركي العرب قلوب من تقدمهم في الكفر والعناد والعتو.

وإما من الاختلاط، وعدم التمييز بين الأشياء، كقول الله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ البقرة:٧٠.

وعلى المعنى السابق للمحكم والمتشابه سوف ننظر إلى الآية السابعة من آل عمران، والتي هي محل النظر في قضية المحكم والمتشابه، وأثرها هذه الرؤية على القول بالتفويض.

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ آل عمران:٧.

كثير من علماء الخلف الأشعرية يعتبرون معاني نصوص الصفات الإلهية من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله مستدلين بهذه الآية، وفي هذا نظر حيث يترتب على ذلك من اللوازم الباطلة ما لا يرضاه المسلم على كلام الله.

قال أبو محمد بن قدامة المقدسي: (وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن، وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل، والتشبيه والتمثيل، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، إتباعا لطريق الراسخين في العلم) [١].

وقال الشيخ أحمد الرفاعي معبرا عن فهمه في قضية المحكم والمتشابه: (فعاملوا الله بحسن النيات، واتقوه في الحركات والسكنات،

---

(١) لمعة الاعتقاد ص٣٧.

وصونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة، لأن ذلك من أصول الكفر.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ آل عمران:٧.

والواجب عليكم وعلى كل مكلف في المتشابه، الإيمان بأنه من عند الله، أنزله على عبده سيدنا رسول الله ﷺ، وما كلفنا سبحانه وتعالى تفصيل علم تأويله، قال جلت عظمته: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ آل عمران:٧. فسبيل المتقين من السلف تنزيه الله تعالى عما دل عليه ظاهره، وتفويض معناه المراد منه إلى الحق تعالى وتقدس، وبهذا سلامة الدين) [١].

فهؤلاء يَدْعُون إلى ترك التأويل، والبعد عن طريقة الخلف لعدم قناعتهم بها، لكن الطرح الذي يقدمونه لأتباعهم يزعمون فيه أن طريقة السلف هي الكف عن معاني نصوص الصفات، ومنع البحث عن مدلول الآيات، ثم يجعلون ذلك سبيل المتقين ظنا منهم أن الظواهر تدل على التشبيه والمعاني الكفرية، فلا هم فهموا طريقة السلف، ولا صوبوا طريقة الخلف.

وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان

---

(١) البرهان المؤيد لأحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني، باب المحكم والمتشابه ص١٥، تحقيق عبد الغني النكهمي، نشر دار الكتاب النفيس، بيروت.

بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ البقرة:٧٨. وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد هو الذي قام عليه قولهم: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم. تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد تقولوا على طريقة السلف، ولم يقتنعوا في قرارة أنفسهم بطريقة الخلف.

قال شارح الطحاوية في وصف حالهم في باب الصفات: (يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه إما أن يتأوله تأويلا يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنى، هو من جنس إيمان أهل الكتاب.

كما قال الله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ الجمعة:٥.

وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ البقرة:٧٨.

أي إلا تلاوة من غير فهم معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن، فعمل به واشتبه عليه بعضه، فوكل علمه إلى الله كما

أمره النبي ﷺ بقوله: "فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه" ، فامتثل ما أمر به) [(١)].

وسبب ذلك كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وهي التي يسمونها طريقة السلف، وبين صرف اللفظ إلى معان أخرى بنوع تكلف، وهي التي يسمونها طريقة الخلف، فصار هذا الباطل مركبا من فساد العقل، وتعطيل السمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات، وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه، فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله [(٢)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٥١٢. والحديث رواه أحمد في المسند ١٨١/٢ (٦٧٠٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح وهذا إسناد حسن.

(٢) الفتوي الحموية الكبري ضمن مجموع الفتاوى ١٠/٥.

- **دقة الفهم السلفي للمحكم والمتشابه .**

والحقيقة أن الفهم السلفي لمسألة المحكم والمتشابه التي وردت في آية آل عمران يتسم بالدقة والأصالة والعمق، ويتسق مع اعتقادهم في التوحيد، لاسيما في توحيد الصفات، فهم لما آمنوا بصفات حقيقية جاءت بها الأدلة السمعية، وفرقوا بين فهم المعنى الذي حواه اللفظ العربي وفهم الكيفية، ووفقوا في تفسير المحكم والمتشابه.

فإذا كان المحكم هو المعلوم الواضح المعنى، وكان المتشابه عكس المحكم، وهو المجهول الذي لا يعلم على نحو ما تقدم، فإنهم يعتبرون معاني نصوص الصفات محكمات، والكيفية الغيبية فقط من المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله.

أما إذا كان معنى النص معلوما، والكيفية التي دل عليها معلومة أيضا، كانت الآية محكمة لأهل العلم على تفاوتهم في المعرفة والفهم، كما هو الحال في جميع آيات الأحكام، ولذلك والله أعلم سميت نصوص التكليف بما تحويه من أحكامٍ أحكاماً، لوضوح معناها والعلم بكيفية أدائها.

وإن كان المعنى معلوما، والكيف مجهولا، كان النص محكم المعنى متشابه الكيف، وإذا قيل في عرف السلف: هذا النص متشابه، فيحمل على هذا المعنى أي أنه متشابه باعتبار الكيف لا المعنى، كما قال الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ): (فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول الله

ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ القصص:٨٨، ونحو هذا من متشابه القرآن) [(١)].

وكما روى أبو القاسم بسنده عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني غنيم يقال له صبيغ بن عسل، قدم المدينة وكانت عنده كتب، فجعل يسأله عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر ﷺ، فبعث إليه، وقد أعد له عراجين النخيل، فلما دخل عليه جلس، قال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال عمر ﷺ: وأنا عبد الله عمر، وأومأ عليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شجه وجعل الدم يسيل عن وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي أجد في رأسي [(٢)].

ويقول ابن بطة العكبري (ت:٣٧٨هـ): (فالجهمي ينكر أن المؤمنين يرون ربهم في القيامة، فإذا سئل عن حجته في ذلك نزع بآيات من متشابه القرآن) [(٣)].

---

(١) العقيدة لأحمد بن حنبل رواية أبي بكر الخلال ١/٧٧.

(٢) الشريعة للآجري، باب تحذير النبي ﷺ أمته الذين يجادلون بمتشابه القران ١/٧١. وإيضاح الدليل لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، باب السلف الصالح يخوضون في علم التوحيد ١/١٤، تحقيق وهبي سليمان غاوبي الألباني، دار السلام. واعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ٤/٦٣٦.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة ٣/٧٠، تحقيق د. عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراية، الرياض.

هؤلاء جميعا يقصدون بمتشابه القرآن، ما يؤدي الخوض فيه إلى الضلال من جهة التجهم على وصف الغيبيات، وتصوير ما فيها من الكيفيات، وتمثيلها من خلال الأقيسة التي تحكم سائر المخلوقات، أو القول بتعطيل الصفات، وتأويلها على غير مراد الله من الآيات.

والنتيجة التي نصل إليها من هذه الرؤية أن القرآن جميعه محكم المعنى لقوله تعالى عن جميع آيات القرآن: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ ﴾ هود:١.

أي أحكمت باعتبار المعنى، فليس في القرآن كلام بلا معنى، أما من جهة الكيفية التي دلت عليها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فبعضها محكم معلوم، وبعضها متشابه مجهول، وهذا هو المقصود بقول الإمام مالك رحمه الله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وهو المعنى المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾ آل عمران:٧. فلو سأل سائل عن استواء الله في قوله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥ ﴾ طه:٥. هل هو من المحكمات أم من المتشابهات؟ قيل له: الاستواء محكم المعنى متشابه الكيف.

وما عاينه الإنسان من الكيفيات التي تتعلق بالمخلوقات، والتي دلت عليها ألفاظ الآيات، ككيفية أداء الصلاة والزكاة والصيام وأفعال الحج وما شابه ذلك، فهذا محكم المعنى والكيفية، فلو سأل

مسلم أعجمي لا يعرف العربية عن معنى الصلاة في قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ البقرة:٣؟

لقيل له بلسانه: الصلاة أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير ومختتمة بالتسليم، فيسأل عن كيفية أدائها؟ يقال له: أمرنا رسول الله ﷺ بأن نحاكيه تماما في الكيفية، فقال مبينا ذلك في بعض الأحاديث النبوية: (وَصَلوا كَمَا رَأَيْتمُونِي أُصَلي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَليُؤَذنْ لكُمْ أَحَدُكُمْ، وَليَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ) [(١)].

أما إذا كان المعنى معلوما والكيف الذي دل عليه المعنى مجهولا كانت الآية من المتشابه باعتبار الكيف لا باعتبار المعنى، كما في جميع الأخبار والنصوص التي وردت في وصف عالم الغيب؛ فالجنة مثلا سمعنا عن وجود ألوان النعيم فيها، وأخبرنا الله بذلك في كتابه وسنة نبيه ﷺ، وعلى الرغم من ذلك قال رسول الله ﷺ عن كيفية ألوان النعيم فيها: (قَال اللهُ: أَعْدَدْتُ لعِبَادِي الصَّالحِينَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلى قَلبِ بَشَرٍ، فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ السجدة:١٧) [(٢)].

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع ١/٢٢٦ (٦٠٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ١١٨٥/٣(٣٠٧٢)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ٢١٧٤/٤ (٢٨٢٤).

فتأمل قوله: ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ماذا يعنى؟ هل يعنى معنى الآيات والنصوص التي وردت عن وصف الجنة؟ أم الكيفية التي دلت عليها؟ فإن قيل المعنى: فخطأ لأننا سمعنا به في الكتاب والسنة وفهمناه، كما أن المعنى لا يرى بعين البصر، وإنما يدرك بعين البصيرة. وإن قيل: الكيفية التي دل عليها، فصواب، لأننا لم نره، ولم نر له مثيلا. فالمتشابه إذا كيفية الموجودات في الجنة، لا المعنى الذي يدل عليها. وعلى ذلك فجميع آيات الصفات محكمة المعنى متشابهة في الكيفية فقط، فلا يدخل في المتشابه معاني الآيات التي وصف الله بها نفسه، كما اعتقد الخلف ذلك في مذهب السلف، وإلا لكانت الآيات بلا معنى، وكانت ألفاظها معطلة عن الهداية والبيان، فقوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ آل عمران:٧، أي باعتبار الكيف لا المعنى.

وجميع آيات القرآن لها معنى معلوم عند الراسخين في العلم حسب اجتهادهم في تحصيله، وعليه جاء قول عبد الله بن عباس ﷺ في آية آل عمران: (أنا من الراسخين في العلم) [١].

أما المتشابه في هذا الباب فهو الذي استأثر الله بعلمه، من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا هو، والتي أخبرنا بها في كتابه.

ومن ثم فإن القرآن كله محكم باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ،

---

(١) انظر تفسير الطبري ٣/١٨٣ نشر دار الفكر بيروت، وتفسير البغوي ٢/١٠ نشر دار طيبة، وتفسير الخازن ١/٣٢٢ نشر دار الفكر بيروت.

وباعتبار الكيفية ففيه المحكم والمتشابه.

وفي قول الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ ص:٢٩. قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله معقبا: (وهذا يعم الآيات المحكمات، والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر) [١].

وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤ ﴾ محمد:٢٤. قال ابن تيمية: (فلم يستثن شيئا منه نهي عن تدبره، والله ورسوله ﷺ إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله، وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه الله، بل أمر بذلك ومدح عليه) [٢].

وقد ذكر رحمه الله أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، أو قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة، ولا من الأئمة المتبوعين، إن في القرآن آيات لا تعلم معناها، ولا يفهمها رسول الله ﷺ، ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض الناس، وهذا لا ريب فيه [٣].

---

(١) مجموع الفتاوى، الإكليل في المتشابه والتأويل ١٣/٢٧٥.

(٢) السابق ١٣/٢٧٥.

(٣) السابق ١٣/٢٨٥.

ويذكر ابن القيم أننا لو قلنا كما قال الخلف بإن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ آل عمران:٧. يتناول المعنى، يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الصحابة والتابعون لهم بإحسان، بل يقرؤون كلاما لا يعقلون معناه، فهم إذا على زعم الخلف متناقضون أفحش تناقض، فإنهم يقولون: النصوص تجري على ظاهرها، وتأويلها باطل، ثم يقولون: لها تأويل لا يعلمه إلا الله.

وقول هؤلاء باطل، فإن الله سبحانه أمر بتدبر كتابه، وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم، لا يحصل به حكم، ولا هدى، ولا شفاء، ولا بيان.

وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، فإن التأويل في عرف السلف المراد به الحقيقة التي يؤول إليه الكلام، كالتأويل في مثل قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ الأعراف:٥٣.

وكقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّاۖ﴾ يوسف:١٠٠، فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به والمنهي عنه، تأويله تنفيذه، كما قالت عائشة رضي الله عنها: (كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُول فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ سُبْحَانَكَ اللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللهُمَّ اغْفِرْ لي يَتَأَوَّل القُرْآنَ)[1].

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو وقوعة، وهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك وربيعة: الاستواء معلوم والكيف مجهول.

وفي رده على الخلف في زعمهم أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، يذكر ابن القيم أن التشابه والإحكام نوعان، تشابه وإحكام يعم الكتاب كله، وتشابه وإحكام يخص بعضه دون بعض، فإن أردتم بتشابه آيات الصفات النوع الأول، فنعم هي متشابهة غير متناقضة يشبه بعضها بعضا، وكذلك آيات الأحكام، وإن أردتم أنه يشتبه المراد بها بغير المراد، فهذا وإن كان يعرض لبعض الناس فهو أمر نسبي إضافي، فيكون متشابها بالنسبة إليه دون غيره، ولا فرق في هذا بين آيات الأحكام وآيات الصفات، فإن المراد قد يشتبه فيهما بغيره على بعض الناس دون بعض.

وقد تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعا كثيرا، ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم

---

(١) الصواعق المرسلة ٩٢١/٣ والحديث رواه البخاري في صفة الصلاة، باب التسبيح والدعاء في السجود ٢٨١/١ (٧٨٤).

يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم، وهم لا يتنازعون في شيء منها، وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النزاع في بعضها؟

والمقصود أنه لا يجوز أن يكون الله ﷻ أنزل كلاما لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه، كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ، سواء كان تأويل القرآن مع هذا لا يعلمه الراسخون، أو كان للتأويل معنيان يعلمون أحدهما، ولا يعلمون الآخر.

- **توجيه الوقف في الآية السابعة من آل عمران.**

وعلى هذا المنهج السلفي لفهم المحكم والمتشابه يمكن تفسير الآية السابعة من سورة آل عمران، بأن الله ﷻ يخبر أن في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب، أي بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، سواء من جهة المعنى أو الكيفية، وهي أصل الدين وقوام العبودية، وتتمثل في الأحكام الشرعية الدينية، فلا بد من وضوحها وبيان معانيها، ولا بد من وصف كيفيتها لسائر الناس دون اشتباه أو التباس، فهن حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع خصوم الباطل، ليس لهن تصريف ولا تحريف عما وضعن عليه.

وفي هذا ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (المحكمات ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمر به،

ويعمل به) (١). وكذا روي عن عكرمة ومجاهد وقتادة والضحاك ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدي أنهم قالوا: المحكم الذي يعمل به (٢).

وأخر متشابهات كآيات الصفات من حيث اشتراك الألفاظ والكلمات عند تجردها عن الإضافة والتخصيص والتركيب لا من حيث المعنى المراد، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، ألا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ آل عمران:٧، أي ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾، أي تحريفه على ما يريدون.

روى البخاري في صحيحه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (تَلا رَسُول اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ آل عمران:٧. قَالتْ: قَال

(١) تفسير ابن جرير الطبري ٦/١٧٥، وفهم القرآن للحارث بن أسد المحاسبي في ١/٣٢٦، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/٢٠٣، نشر دار ابن الجوزي.

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٢/٧ نشر دار طيبة، وتفسير ابن أبي حاتم ٢/٥٩٢ (٣١٦٧)، نشر المكتبة العصرية، صيدا.

رَسُول اللهِ ﷺ: فَإذا رَأَيْتِ الذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولئِكِ الذِينَ سَمَّي اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ) (١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يجب الوقف هاهنا إذا كان المقصود هو العلم بكيفية الحقائق الغيبية، وكيفية الصفات الإلهية، فلا يعلم ذلك إلا الله ﷻ، ويجوز الوقف على قوله سبحانه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ إذا كان المقصود هو العلم بمعاني الآيات القرآنية سواء المتعلقة بالخالق أو المخلوق، وكذلك كيفية أداء الأحكام الشرعية، أو كيفية ما دلت عليه الآيات في الإخبار عن سائر المخلوقات في الدنيا.

قال ابن كثير: (وأما إن أريد بالتأويل التفسير والبيان، والتعبير عن الشيء، فالوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾؛ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه) (٢).

- **أمثلة معاصرة على عقيدة التفويض.**

١- قال صاحب جوهرة التوحيد:

وكل نص أوهم التشبيه : أوله أو فوِّض ورم تنزيها

ويذكر شارح الجوهرة تحت هذا البيت في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ

---

(١) رواه البخاري في التفسير، باب منه آيات محكمات ٤/١٦٥٥ (٤٢٧٣)، ومسلم في العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القران ٤/٢٠٥٣ (٢٦٦٥).

(٢) تفسير ابن كثير ٢/١٢.

رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ الفجر: ٢٢ .

وحديث الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَة ﷺ أَنَّ رَسُول اللهِ ﷺ قال: (يَنْزِل رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالى كُل لَيْلةٍ إِلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلثُ الليْل الآخِرُ، يَقُول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ له، مَنْ يَسْأَلنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لهُ) [١]. يقول: فالسلف يقولون: مجيء ونزول لا نعلمه) [٢].

ادعى الناظم والشارح معا أن مذهب السلف الصالح هو تفويض المعنى، وهذا باطل لأنه جعل كلام الله بلا معنى، وجعل السلف بمنزلة الجهلة الذين خاطبهم الله ﷻ بالألغاز والأحاجي وما لا يفهم معناه، ولا يعقل أن نسمع رجلا أجنبيا يتحدث بلغة لا نفهمها، ولا نعلم لسان أهلها، ثم نقول بعد سماعنا له: كلامك جيد، ووصفك سليم، وكلامك ليس فيه باطل، ونحن نصدق كل ما تقول!

وإذا كان هذا مستقبحا بين البشر فكيف نقبله في كلام الله ﷻ؟! فالسلف لم يقولوا: مجيء ونزول لا نعلمه، كما ادعى شارح الجوهرة، وإنما قالوا: مجيء ونزول لا نعلم كيفيته، وفرق بينهما عظيم.

٢- قال الشيخ أمين محمود خطاب عن نصوص الصفات: (إن

---

(١) رواه البخاري في أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ١/٣٨٤ (١٠٩٤) (٥٩٦٢)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ١/٥٢١ (٧٥٨).

(٢) شرح البيجوري على الجوهرة، طبعة المعاهد الأزهرية ص١٠٩.

السلف فوضوا علم المراد منها إلى الله تعالى. فقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ طه:٥، يقول فيه السلف، هو مصروف عن ظاهره، ويفوضون علم المراد منه إلى الله) [١].

والسلف الصالح ما قالوا هذا، وإنما قالوا في الآية: هي على ظاهرها، والمعنى معلوم واضح، والمجهول هو الكيف فقط، ولكن الأشعرية ظنوا أن الظاهر منها يتحتم أن يكون الظاهر من استواء بلقيس على عرشها، ولو سئل أحدهم: هل رأيت استواء بلقيس؟ فيقول: لا. يقال له: وهل رأيت له مثيلا؟ فيقول: نعم، فيقال عند ذلك: معنى استواء بلقيس معلوم، وكيفية استوائها معلومة أيضا من رؤيتك للمثيل، لكن إذا سئل: هل رأيت استواء الله؟ فيقول: لا، فيقال: وهل رأيت له مثيلا؟ فيقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ الشورى:١١. فيقال له: كيف حكمت أن الظاهر في استواء الله يماثل الظاهر في استواء بلقيس؟ أليس هذا قول على الله بلا علم؟ إنما يكفي القول إن معنى استواء الله معلوم، وهو العلو والارتفاع، وكيفية استوائه معلومة لله مجهولة لنا.

٣- ما ذكره الشيخ إبراهيم الدسوقي في مقالته عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ طه:٥. وآراء العلماء في المتشابه إذ يقول: فذهب السلف إلى التفويض في المعنى الذي أراده الله تعالى، بعد الإيمان به والتنزيه عن الظاهر المستحيل.. ثم ينسب ذلك إلى الأئمة الأربعة

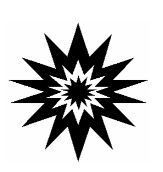
---

(١) الفتاوى الأمينية ص٩٧.

وأنهم يدينون لله بهذه العقيدة [١].

هؤلاء جميعا مع فضلهم وحسن ظننا بهم، ظنوا أن اعتقاد السلف الصالح هو التفويض، وعند التحقيق نجد الأمر يكمن في إثباتهم للصفة من عدمه، فهل استواء الله علي عرشه حقيقة موجودة ولها كيفية؟ أم أنهم لا يؤمنون بهذه الحقيقة الغيبية؟ فلا خلاف بين السلف في وجود كيفية حقيقية للاستواء، وإنما الخلاف بين السلف ومخالفيهم من الأشعرية وغيرهم، في ادعائهم جهل السلف بمعنى الاستواء، وتفويض العلم به إلى الله ﷻ، فالكيفية لها وجود حقيقي معلوم لله ﷻ، ومجهول لنا.

ومن ثم فالقول بأن الاستواء غير معلوم، أو لا نعلمه، أو نجهله، قول باطل، وكذلك القول بأن معنى الاستواء غير معلوم، قول باطل أيضا، أما القول بأن كيفية الاستواء فقط غير معلومة، أو مجهولة لنا، فهو الحق الذي دلت عليه جميع الأدلة.



(١) انظر مجلة الأزهر ص٢٨، عدد محرم سنة ١٤١٤هـ، وانظر أيضا للمقارنة مجموعة الرسائل للشيخ حسن البنا رحمه الله ص٣٣٠.